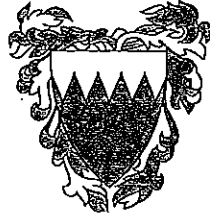


السؤال الموجه إلى صاحب السعادة
الدكتور فيصل بن يعقوب الحمر وزير
الصحة، والمقدم من سعادة العضو
السيد صادق عبدالكريم الشهابي
بشأن الرقابة الصحية على المياه المعبأة
بمختلف أنواعها، ومدى مراقبة
شبكة توزيع المياه العمومية، وخاصة
الشبكات الداخلية للمنازل والمباني
والعمارات السكنية ذات الخزانات
المشتركة، ورد سعادة الوزير عليه



جدول بشأن المراسلات الخاصة بالسؤال

الموجه إلى صاحب السعادة الدكتور فيصل بن يعقوب الحمر وزير الصحة، والمقدم من

سعادة العضو السيد صادق عبدالكريم الشهابي بشأن الرقابة الصحية على المياه المعبأة

بمختلف أنواعها، ومدى مراقبة شبكة توزيع المياه العمومية، وخاصة الشبكات الداخلية

للمنازل والمباني والعمارات السكنية ذات الخزانات المشتركة

التاريخ	البيان
٢٠٠٨/٢/٤	رسالة العضو السائل الموجهة إلى رئيس المجلس
٢٠٠٨/٢/٥	رسالة رئيس المجلس الموجهة إلى وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب
٢٠٠٨/٢/١٣	رد الوزير المختص
٢٠٠٨/٢/١٨	رسالة وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب الموجهة إلى رئيس المجلس ، المتضمنة رد الوزير المختص



صالح بن عبد الرحمن الشهابي

Sadiq A. N. Al-Shahabi

عضو مجلس الشورى

Member of Shura Council

البحرين ٤ فبراير ٢٠٠٨

صاحب السعادة الأخ العزيز الدكتور فيصل بن يعقوب الحمير الموقر
وزير الصحة

تحية طيبة وبعد ،

نشتم ونقدر جهودكم الملموسة والواضحة في تطوير الخدمات الوقائية والصحية للمواطنين ، وتعتبر مسألة نظافة المياه الصالحة للشرب مسألة مهمة للحياة مما يتطلب من الأجهزة المسئولة عن هذه المرافق الحيوية مسئولية كبيرة وخصوصاً جانب الوقاية والرقابة والمتابعة لبقاء المياه التي تصل إلى بيوت المواطنين والمقيمين نظيفة بدرجة عالية من الكفاءة والرقابة ، وفي هذا الخصوص نتوجه إليكم بالسؤال التالي :

أوردت الأنباء خيراً مفاده أنه بإجراء التحاليل على عينات من مياه الشرب المعبأة في إحدى الدول العربية إن ما نسبته ٧ أنواع من أصل ٢١ نوعاً كانت ملوثة وغير صالحة للاستهلاك الآدمي ، وحيث أن استهلاك المياه المعبأة يختلف أنواعها في تمام كبير محلياً فما مدى الرقابة الصحية لدينا على المياه المعبأة سواء المستورد منها أو المنتج محلياً وما مدى مطابقتها محتواها الجرثومي والكيميائي للمعايير الدولية لضمان سلامة المستهلكين ؟

صَادِقُ عَبْدِ الْكَرِيمِ الشَّهَابِيِّ

Sadiq A.K. Al-Shahabi

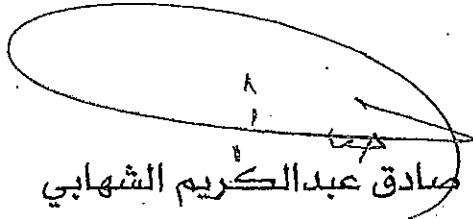
عضو مجلس الشورى

Member of Shura Council

ومن جهة أخرى ، فمن المعلوم إن هناك رقابة صحية على المياه العمومية بدأ من مصدرها ومحطات إنتاجها ولكن ما مدى هذه الرقابة على شبكة توزيع المياه وخاصة الشبكات الداخلية للمنازل والمباني والعمارات المتعددة الوحدات السكنية ذات الخزانات المشتركة وبصفة خاصة مع تنامي وازدياد النهضة العمرانية في مملكة البحرين ؟ وهل هناك تشريع يحدد مسئولية صيانة شبكات المياه الداخلية وخزانات حفظها بما يضمن سلامتها وصلاحياتها كمياه صالحة للشرب ؟

مقدراً سلفاً جهودكم المخلصة متمنياً لكم دوام النجاح والتوفيق

وتفضلوا بقبول وافر التحيات والتقدير ، ،


صَادِقُ عَبْدِ الْكَرِيمِ الشَّهَابِيِّ

عضو مجلس الشورى



الرقم : ٢٠٠٨/٢٣/١٥١
التاريخ : ١٣ فبراير ٢٠٠٨م

صاحب المعالي السيد علي بن صالح الصالح...الموقر
رئيس مجلس الشورى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

بالإشارة إلى كتابكم رقم ٣٠ المؤرخ في ٥ فبراير ٢٠٠٨ بشأن سؤال سعادة
العضو صادق عبدالكريم الشهابي حول مدى الرقابة الصحية على المياه المعبأة سواء
المستورد منها أو المنتج محلياً وما مدى مطابقتها محتواها الجرثومي والكيميائي
للمعايير الدولية لضمان سلامة المستهلكين ومدى الرقابة الصحية على شبكة توزيع
المياه وخاصة الشبكات الداخلية للمنازل والمباني والعمارات المتعددة الوحدات السكنية
ذات الخزانات المشتركة وبصفة خاصة مع تنامي وازدياد النهضة العمرانية في مملكة
البحرين وهل هناك تشريع يحدد مسؤولية صيانة شبكات المياه الداخلية وخزانات
حفظها بما يضمن سلامتها وصلاحياتها كمياه صالحة للشرب ، يسرنا أن نرفق لكم رد
الوزارة على السؤال المذكور .

شاكرين لكم حسن تعاونكم،،،
وتفضلوا بقبول وافر التحية والتقدير،،،

الدكتور فيصل بن يعقوب الحمير
وزير الصحة

رد وزارة الصحة على سؤال سعادة العضو صادق عبدالكريم الشهابي حول مدى الرقابة الصحية على المياه المعبأة سواء المستورد منها أو المنتج محلياً وما مدى مطابقتها محتواها الجرثومي والكيميائي للمعايير الدولية لضمان سلامة المستهلكين ومدى الرقابة الصحية على شبكة توزيع المياه وخاصة الشبكات الداخلية للمنازل والمباني والعمارات المتعددة الوحدات السكنية ذات الخزانات المشتركة وبصفة خاصة مع تنامي وازدياد النهضة العمرانية في مملكة البحرين وهل هناك تشريع يحدد مسئولية صيانة شبكات المياه الداخلية وخزانات حفظها بما يضمن سلامتها وصلاحياتها كمياه صالحة للشرب

تكون السؤال المذكور أعلاه من قسمين ستنتم الإجابة على كل قسم على حدة كما يلي:

القسم الأول من السؤال: ما مدى الرقابة الصحية على المياه المعبأة سواء المستورد منها أو المنتج محلياً وما مدى مطابقتها محتواها الجرثومي والكيميائي للمعايير الدولية لضمان سلامة المستهلكين وما مدى الرقابة الصحية على شبكة توزيع المياه وخاصة الشبكات الداخلية للمنازل والمباني والعمارات المتعددة الوحدات السكنية ذات الخزانات المشتركة وبصفة خاصة مع تنامي وازدياد النهضة العمرانية في مملكة البحرين ؟

رد الوزارة: إن الوزارة تود أن تؤكد للعضو الموقر بأنها حريصة كل الحرص على سلامة المستهلكين وفيما يلي بيان بشأن الرقابة الصحية على المياه التي تقوم بها الوزارة ممثلة في إدارة الصحة العامة وذلك رداً على القسم الأول من السؤال المذكور أعلاه:

أ. المياه المستوردة:

تخضع جميع مياه الشرب المعبأة المستوردة إلى رقابة غذائية صارمة عند وصول أي شحنة منها إلى منافذ المملكة وذلك طبقاً للمواصفة الخليجية رقم ٢٠٠٠/١٠٢٥ الخاصة بمياه الشرب المعبأة والمواصفة الخليجية رقم ١٩٩٨/٩٨٧ الخاصة بالمياه المعدنية الطبيعية و مواصفة البطاقة الإعلامية الدولية مع الإشارة إلى أن هذه المواصفات مطابقة للمواصفات الصادرة من لجنة دستور الأغذية العالمية (الكودكس) حيث يتم فحص شحنات المياه ظاهرياً للتحقق من مدى مطابقتها لشروط البطاقة الإعلامية وفترات الصلاحية وذلك عن طريق إجراء فحص حسي عن طريق التذوق والشم للتحقق من عدم وجود طعم غير طبيعي أو رائحة غير مستساغة ثم يقوم المفتشون في المنافذ ، وبعد أن تجتاز المياه هذه المرحلة الأولية من التفقيش ، بسحب

عينات تكون ممثلة للشحنة من جميع الأنواع والأحجام ويتم إرسالها للتحليل في مختبر الصحة العامة حيث يتم القيام بالتحاليل التالية:

١. التحليل البكتيرولوجي للتأكد من خلوها من البكتيريا الممرضة والضارة لصحة الإنسان و الطحالب والفطريات والطفيليات.
٢. إجراء التحليل الكيميائي المطلوب للتحقق من مدى مطابقة هذه المياه مع المعايير من ناحية المكونات الكيميائية غير العضوية مثل الزرنيخ والنحاس والرصاص والباريوم وغيرها، وكذلك التأكد من الخصائص والمواد ذات العلاقة بجودة مياه الشرب المعبأة من اللون، والطعم، والرائحة والمواد الصلبة الذائبة، وغيرها من مواد التي إن وجدت تكون ضارة بصحة الإنسان، كما يتم التحقق من تركيز النشاط الإشعاعي طبقاً للمواصفات والمعايير الدولية وأن تكون في الحدود المسموح بها دولياً.

هذا وتجدر الإشارة على أن عدد العينات المسحوبة من مياه الشرب المعبأة خلال عام ٢٠٠٧ بلغت ١٥٣ عينة حيث أكدت النتائج المخبرية سلامة ١٣٧ عينة و مطابقتها للمواصفات والمقاييس الخليجية والدولية ، كما تجدر الإشارة إلى أنه لم يسمح بنزول أي شحنة في الأسواق إلا بعد التحقق من سلامتها حسياً وظاهرياً و مخبرياً.

ب. المياه المصنعة محلياً:

لا بد من الإشارة إلى أنه وقبل البدء في ترخيص أي مصنع أو معمل تحليه المياه، يتم معاينة المحل معاينة أولية حسب التالي:

١. الموقع والمساحة: يتم التحقق من الموقع بحيث يكون بعيداً عن مصادر الروائح الكريهة والدخان والأتربة والملوثات الأخرى الضارة وتكون المساحة كافية لممارسة النشاط المطلوب والتحقق من توفر الاشتراطات الصحية المطلوبة.
٢. صحة وسلامة البئر (مصدر الماء): ويتم ذلك بالتعاون مع إدارة مصادر المياه بوزارة شؤون البلديات والزراعة حيث يتم أخذ ترخيص وموافقة بحفر أو استخدام البئر للأغراض الصناعية، ولا تقوم وزارة الصحة ممثلة بإدارة الصحة العامة بترخيصه، إلا بعد موافقة إدارة مصادر المياه بوزارة شؤون البلديات والزراعة وذلك للتأكد من سلامة الطبقة الجيولوجية والمياه المستخرجة منه.

٣. المعدات والأجهزة: يتم التأكد من الآلات والأجهزة المستخدمة ومدى مقاومتها للتآكل وتحملها للغسيل والتطهير وأن لا ينتج عنها طعم أو رائحة غير مقبولة، وأن لا تستخدم مواداً ضارة أو قابلة للصدأ، وأن تكون خالية من المعادن الضارة.

٤. العبوات ومواد تصنيعها: يتم التأكد بأن عبوات التعبئة لا تحتوي على مواد تؤدي إلى إحداث تغييرات عضوية حسية غير مرغوبة، كما يتم التأكد بأنها لا تؤثر في المياه المعبأة.

٥. ترخيص وتسويق المنتج: بعد إجراء عملية التطهير والتعقيم للأجهزة والمعدات والخزانات وإنتاج المياه المحلاة، يتم سحب عينات متتالية لمدة ثلاثة أيام وتحجز كمية المياه المنتجة ويطلب عدم التصرف بها إلا بعد ظهور نتائج التحاليل. وفي حالة سلامة المنتج يسمح باستخدامه و مباشرة عملية الإنتاج والبيع. أما في حالة عدم سلامة المنتج تصدر وتكلف كمية المياه المحجوزة ويتم البحث لاكتشاف مصدر التلوث ويتم معالجته ويعاد سحب عينات أخرى حتى تثبت سلامة المنتج قبل التسويق.

٦. المتابعة الدورية للتأكد من سلامة المياه: تقوم الوزارة ممثلة في إدارة الصحة العامة بزيارات روتينية للمصانع حيث يتم التفقيش على جميع مراحل الإنتاج وسحب عينات عشوائية للتأكد من الالتزام بالمعايير المطلوبة. كما يتم سحب عينات عشوائية من الأسواق والمحلات كإجراءات متابعة للتحاليل المخبرية.

هذا ومن الجدير بالذكر فإنه قد تم إجراء تحاليل مخبرية لعدد ٣٥٢ عينة من المياه المسحوبة من مصانع التغليف والمحلات خلال عام ٢٠٠٧، ثبت سلامة ٣١٠ عينة تم السماح بتداولها، وتم رفض العينات غير الصالحة.

ج. المياه العمومية الحكومية وشبكات توزيع المياه:
تقوم الوزارة ممثلة في إدارة الصحة العامة بسحب عينات دورية بصورة منتظمة ومستمرة طوال العام من جميع مصادر المياه ومحطات التخزين والتوزيع العامة كما تشمل الرقابة سحب عينات مياه من عدة نقاط من شبكات التوزيع في المناطق للتأكد من وصول المياه للمنازل والمباني بصورة سليمة حسب المواصفات المعتمدة. وفي حالة وجود نتائج غير مرضية فإنه تتم مخاطبة الجهات المعنية سواء حكومية أم خاصة مثل إدارات الفنادق والمسكن الخاصة للقيام بالمعالجة اللازمة.

هذا وفيما يتعلق بالشبكات الخاصة بالمنازل والعمارات فإنها لا تقع تحت إشراف وزارة الصحة بشكل منتظم ولكن يتم التعامل معها حين وجود شك أو شكوى من الأهالي حيث أن مسؤولية صيانتها تقع على عاتق صاحب العقار نفسه.

القسم الثاني من السؤال: هل هناك تشريع يحدد مسؤولية صيانة شبكات المياه الداخلية وخزانات حفظها بما يضمن سلامتها وصلاحيتها كمياه صالحة للشرب ؟

رد الوزارة: فيما يتعلق بوزارة الصحة فإنها تلتزم بالمواد الواردة في القانون رقم (٣) لسنة ١٩٧٥ بشأن الصحة العامة كما أنه وكما ذكر أعلاه فإن وزارة الصحة تضمن مسؤولية سلامة المياه من خلال ضمان سلامة وصحة الشبكة العامة الموصلة للمباني أو المنازل أما داخل المباني فتتخصص مسؤوليتها في حال وجود شكوى مبلغ عنها من قبل صاحب المبنى.

ختاماً يسرنا أن نطمئن العضو الكريم بأن المياه التي أجري عليها تحاليل في إحدى الدول العربية وتبين أن ما نسبته ٧ أنواع من أصل ٢١ نوعاً كانت ملوثة وغير صالحة للاستهلاك حسبما ورد في سؤاله لم يتم تصديرها إلى مملكة البحرين.

